Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (37), (NOV. 2025)
SICST2025, www.sicst.ly
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
عدد خاص بالمؤتمر الدولي الثالث للعلوم والتقنية
المجلد (10)، العدد (37)، (نوفمبر2025)
ردمد: 3014-6266

حوكمة الشركات وأثرها على استدامة الشمول المالي

دراسة حالة على مصرف الجمهورية فرع فشلوم

د. منير محمد المشفط، د. مفتاح عبد السلام الصغير

قسم العلوم الإدارية والمالية

المعهد العالي للعلوم والتقنية / مسلاتة

moneiralm9@gmail.com

Received: 30-09-2025; Revised: 10-10-2025; Accepted: 31-10-2025; Published: 25-11-2025

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على حوكمة الشركات وأثرها على استدامة الشمول المالي، من وجهة نظر العاملين في مصرف الجمهورية فرع فشلوم بمدينة طرابلس وتمحورت مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

– ما أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على الشمول المالي بالمصرف قيد الدراسة؟

ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاعتماد على الاستبانة كأداة لجمع البيانات من مصدرها الأولية، وتمثل مجتمع الدراسة من كافة العاملين بمصرف الجمهورية فرع فشلوم، والبالغ عددهم (65) موظفا، ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة تم اتباع أسلوب المسح الشامل لكافة مفردات المجتمع، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها:

وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين: الأساس المحكم والفعال لحوكمة المؤسسات والشمول المالي، توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين والشمول المالي، المعاملة المتكافئة للمساهمين والشمول المالي، توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحكومة والشمول المالي، مبدأ الإفصاح والشفافية والشمول المالي، فقد تبين إن ما نسبته (70.2%) من التغيرات في الشمول المالي تفسره التغيرات في تطبيق الحوكمة.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، الاستدامة، الشمول المالي، مصرف الجمهورية فرع فشلوم.

Abstract:

The study aimed to investigate corporate governance and its impact on the sustainability of financial inclusion from the perspective of employees at Jumhouria Bank, Fashloom Branch, in Tripoli.The research problem was centered on addressing the following question:

What is the impact of implementing corporate governance principles on financial inclusion in the bank under study?

The findings indicate statistically significate relationship between financial inclusion and several dimensions of corporate governance, namely: a sound and effective governance framework, protection of shareholds and effective rights, equitable treatment of shareholds stakeholder engagement in governance practices, and the principle of disclosure and transparency. Furthermore,

the analysis revealed that approximately 70.2 per cent of the variation in financial inclusion is explained by variations in the implementation of corporate governance.

مقدمة:

تشير حوكمة الشركات بشكل عام إلى القواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من جهة، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح والأطراف المرتبطة بالشركة من حملة السندات والعمال والموردين والدائنين والمستهلكين من جهة أخرى، وتعزز حوكمة الشركات الشمول المالي وذلك من خلال تحسين الوصول الي الخدمات المالية حيث تشجع الحوكمة الجيدة الشركات على تلبية احتياجات العملاء بمن فيهم ذوي الدخل المنخفض، وتوفير الخدمات المالية لهم وكذلك تؤدي الحوكمة الى زيادة شفافية الشركات مما يمكن المستثمرين من اتخاذ قرارات مستنيرة، ويشجعهم على الاستثمار في شركات ذات ممارسات جيدة، وايضاً تساهم حوكمة الشركات في استدامة الشمول المالي عن طريق خلق فرص عمل طويلة الاجل ومساءلة الشركات، مما يدعم تحقيق اهداف التنمية المستدامة، وتمكن حوكمة الشركات من إدارة المخاطر بشكل فعال مما يعزز مرونتها وقدرنها على الابتكار في وجه التحديات الاقتصادية والبيئة المتزايدة، ويمكن القول بأن حوكمة الشركات تعمل كمحفز رئيسي للشمول المالي المستدام، من خلال خلق بيئة عمل تتسم بالنزاهة والشفافية والمساءلة، بما يعزز الوصول الي الخدمات المالية، ويدعم النمو الاقتصادي القائم على الاستدامة.

مشكلة الدراسة:

من خلال المراجعة المستمرة للباحث لمصرف الجمهورية فرع فشلوم؛ لاحظ الباحث غياب للآليات التي يمكن من خلالها الإفصاح عن المعلومات المالية والذي يمكن أن يتسبب في فقدان ثقة العملاء بإدارة المصرف، إضافة على قرارات مالية غير مدروسة يمكن أن تتسبب في ارتفاع نسبة المخاطر المالية، كما إن هناك معاناة في الوصول إلى الخدمات المصرفية الأساسية ووجود ارتفاع في تكلفة بعض الخدمات المالية الأمر الذي يؤثر سلباً على الشمول المالي.

تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل التالي:

ما أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على الشمول المالي بالمصرف قيد الدراسة؟

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى:

1- التعرف على أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على الشمول المالي، من خلال معرفة أثر مؤشرات الأساس المحكم والفعال لحوكمة المؤسسات وتوفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين والمعاملة المتكافئة للمساهمين، وتوفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحكومة، ومبدأ الإفصاح والشفافية

2- تحديد مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في مصرف الجمهورية فرع فشلوم.

3- التعرف على جودة التقارير المالية مصرف الجمهورية فرع فشلوم.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية: تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الحوكمة كونها من الموضوعات التي زاد الاهتمام بها بشكل كبير في العقدين الأخيرين. إن تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة في القطاع المصرفي يمكن أن يحقق نتائج إيجابية، حيث يتطلب ذلك وضع مجموعة من القوانين والأنظمة والقرارات التي تهدف إلى تنظيم ومراقبة أنشطة هذا القطاع. كما تعزز الحوكمة الاستخدام الفعال للموارد وتساهم في تحقيق النمو المستدام وزيادة الإنتاجية.

الأهمية العملية: نأمل أن تحقق هذه الدراسة الاستفادة الكافية للمصرف قيد الدراسة من خلال التعرف على أهمية مؤشرات الحوكمة في تحقيق الشمول المالي، والوقوف على مواطن القوة الضعف في تلك المؤشرات.

تساؤلات الدراسة: يعتمد البحث على السؤال الرئيسي التالي:

هل يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة على استدامة الشمول المالي في مصرف الجمهورية فرع فشلوم؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي التساؤلات الفرعية الآتية:

السؤال الفرعي الأول: هل يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للأساس المحكم والفعال لحوكمة المؤسسات على الشمول المالي في المصرف قيد الدراسة؟

السؤال الفرعي الثاني: هل يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتوفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين على الشمول المالي في المصرف قيد الدراسة؟

السؤال الفرعي الثالث: هل يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للمعاملة المتكافئة للمساهمين على الشمول المالي في المصرف قيد الدراسة؟

السؤال الفرعي الرابع: هل يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتوفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحكومة على الشمول المالي في المصرف قيد الدراسة؟

السؤال الفرعي الخامس: هل يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمبدأ الإفصاح والشفافية على الشمول المالي في المصرف قيد الدراسة؟

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف متغيرات الدراسة وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة الرئيسية أي العلاقة بين الحوكمة والشمول المالي، حيث تم المسح الإحصائي التحليلي للبيانات والمعلومات والجداول والأرقام المتحصل عليها من الدراسة الميدانية عن طريق الاستبيان وهو الأداة الرئيسية لجمع المعلومات، والاعتماد في الجانب النظري على المعلومات والبيانات من المصادر والمراجع العلمية المتمثلة في الكتب والمجلات والرسائل العلمية والدراسات السابقة.

مجتمع الدراسة: يتمثل المجتمع بالموظفين العاملين في مصرف الجمهورية فرع فشلوم، والبالغ عددهم (65) فرداً، ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة وإمكانية الوصول إلى جميع مفرداته، فقد تم اعتماد أسلوب المسح

الشامل، حيث تم توزيع (65) استمارة استبيان، وقد تحصل الباحث على (60) استبيان صالح للتحليل وبنسبة بلغت (92.31%).

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** وتتمثل بأثر الحوكمة في تحقيق الشمول المالي.
- **الحدود البشرية:** وتتمثل بالموظفين العاملين في مصرف الجمهورية فرع فشلوم.
- **الحدود المكانية:** وتتمثل في مصرف الجمهورية فرع فشلوم.
- **الحدود الزمنية:** أعدت هذه الدراسة خلال سنة 2025م.

مصطلحات الدراسة:

الحوكمة: تعرف الحوكة بأنها مجموعة من الأنظمة والضوابط التي تنظم العلاقات بين أصحاب المصلحة وتحقق مجموعة من المبادئ كالعدل والشفافية والمساواة (البدير والفقيه، 2023، 226).

الشفافية: وهي نشر المعلومات والقرارات بصورة واضحة لتقليل الفساد وزيادة الثقة (عبد العزيز، 2025، 3).

الشمول المالي: وهو إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع (جعفر، 2020، 494).

الدراسات السابقة:

أجريت عدد من الدراسات درست حوكمة الشركات والشمول المالي نورد ما بعضاً منها:

1- دراسة (الشكري، الجهاني،2021) بعنوان "**أثر متغيرات حوكمة الشركات على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية**":

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر متغيرات حوكمة الشركات |(حجم مجلس الإدارة، واستقلالية مجلس الإدارة "تركيبة مجلس الإدارة" والفصل بين وظيفة المدير التنفيذي، وعدد اجتماعات المجلس، وعدد اللجان المنبثقة عن المجلس الإدارة، وعدد أعضاء اللجنان المنبثقة عن المجلس، واستقلالية أعضاء اللجان المنبثقة عن المجلس، ونسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة في المصرف، ونسبة ملكية الإدارة التنفيذية في المصرف) على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقاساً بالعائد على الأصول والعائد على السهم، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الحوكمة في المصارف التجارية الليبية. وتضمنت عينة الدراسة أربعة مصارف تجارية خلال السنوات (2011- 2017) وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الاستنتاجي، واستخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية التي من أهمها اختبار التباين الأحادي واختبار الانحدار الخطي المتعدد، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج منها: وجود أثر ذي ذلالة إحصائية للمتغيرين المستقلين حجم مجلس الإدارة ونسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة في المصرف على العائد على الأصول، وجود أثر ذي دلالة إحصائية لنسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة في المصرف ونسبة ملكية الإدارة التنفيذية في المصرف على العائد على السهم، أن أغلب

المصارف وبشكل ظاهر تتبع جملة من القواعد والمعايير والبنود التي جاءت في دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي لسنة 2010 من حيث الاستقلالية وتكوين اللجان وعدد الاجتماعات حتى وأن تكن بشكل مثالي ولكن بنسبة لا بأس بها.

2- دراسة (Peterson K. Ozili) 2023م: بعنوان "**حوكمة الشركات والشمول المالي**"

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين حوكمة الشركات والشمول المالي، بالتركيز على ما إذا كانت البيئات التي تتسم بفعالية أكبر في الحوكمة تحقق مستويات أفضل من الشمول المالي. واعتمدت الدراسة على مؤشرات للشمول المالي تشمل: عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100,000 بالغ، وعدد الحسابات المصرفية لكل 1,000 بالغ، وعدد الفروع المصرفية لكل 100,000 بالغ. أما مؤشرات الحوكمة فتضمنت الشفافية المؤسسية، مسؤولية المديرين، الإفصاح، الملكية والسيطرة، حقوق المساهمين، حماية المستثمرين الأقلية، وسهولة رفع الدعاوى من قبل المساهمين. جرى تحليل العلاقة باستخدام معامل ارتباط بيرسون واختبار السببية لغرانجر.

وأظهرت النتائج أن قوة حوكمة الشركات ترتبط إيجابياً بالشمول المالي، ولا سيما في الدول الآسيوية ودول الشرق الأوسط. في حين تبينت علاقات متباينة (إيجابية وسلبية) بين بعض مؤشرات الحوكمة والشمول المالي في أوروبا والأميركتين وإفريقيا ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما يعكس أثر المؤشرات المختلفة. كما أكدت النتائج وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من حوكمة الشركات نحو الشمول المالي.

3- دراسة (محمد، 2024) بعنوان " **تأثير حوكمة الشركات في تطبيق المعيار المالي لمحاسبة الاستدامة FNO 101**":

هدفت الدراسة إلى قياس تأثير حوكمة الشركات في تطبيق المعيار المالي لمحاسبة الاستدامة101 FNO، ولتحقيق هدف البحث اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، وتم توزيع الاستبانة على عدد من افراد العينة وكان العدد مناسبًا لإجراء التحليل الإحصائي اذ بلغ عدد الاستبانات الموزعة 30 استبانة منها 28 استبانة صالحة للتحليل، وكانت اهم الاستنتاجات أن آليات الحوكمة تسهم في تحسين الأداء المالي مما يحسن من جودة الابلاغ المالي لتعزيز الثقة في البيانات المالية من خلال تطبيق مؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI) ،فضلا عن ان تطبيق المعيار المالي لمحاسبة الاستدامة FNO 101 يسهم في تحسين الأداء المالي للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

4- دراسة (الشحادات، لافي، 2024) بعنوان " **أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة**"

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي في الشركات الصغيرة والمتوسطة الأردنية، والبالغ عددها 40 شركة خلال مدة ست سنوات ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي باستخدام برنامج التحليلIBM SPSS24 ، بالاعتماد على البيانات الصغيرة والمتوسطة، وتوصلت

الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها: وجود علاقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، بالإضافة إلى عدم وجود علاقة بين كفاءة مجلس الإدارة والأداء المالي لهذه الشركات علاوة على وجود علاقة بين استقلالية مجلس الإدارة والأداء المالي، ووجود علاقة بين حجم مجلس الإدارة والأداء المالي للشركات المتوسطة والصغيرة.

الإطار العملي (الميداني)

أداة جمع البيانات اللازمة للدراسة

استخدم الباحث الاستبيان لتحقيق أهداف الدراسة للتعرف على أثر تطبيق حوكمة الشركات على استدامة الشمول المالي، فقام بتصميم استمارة استبيان واشتملت على البيانات الشخصية للمستهدفين والمتمثلة بالمؤهل العلمي، والتخصص، والخبرة في العمل المصرفي، والدورات التدريبية في مجالات الحوكمة، كما أشتمل الاستبيان على متغيرين أساسيين: –

أولاً: المتغير المستقل (مبادئ الحوكمة): وتكون من المحاور الآتية:

المحور الأول: وجود أساس محكم وفعال لحوكمة المؤسسات، وتكون المحور من (6) عبارات.

المحور الثاني: توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين، وتكون المحور من (6) عبارات.

المحور الثالث: المعاملة المتكافئة للمساهمين، وتكون المحور من (6) عبارات.

المحور الرابع: توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحكومة، وتكون المحور من (6) عبارات.

المحور الخامس: الإفصاح والشفافية، وتكون المحور من (6) عبارات.

ثانياً: المتغير التابع (الشمول المالي): وتكون من 15 عبارة.

وتكون الاستبيان من (45) عبارة، ما عدا البيانات الشخصية.

التحليل الإحصائي ومعالجة البيانات

استخدم الباحث الترميز الرقمي في ترميز إجابات أفراد المجتمع للإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي حيث تم إعطاء درجة واحدة للإجابة (غير موافق تماما) ودرجتان للإجابة (غير موافق)، وثلاث درجات للإجابة (موافق إلى حد ما) وأربع درجات للإجابة (موافق)، وخمس درجات للإجابة (موافق تماماً)، وقد تم تحديد درجة الموافقة لكل فقرة من فقرات الاستبيان ولكل محور من مقارنة قيمة متوسط الاستجابة المرجح مع طول فئة المقياس الخماسي، وحسب طول فئة المقياس من خارج قسمة (4) على (5).

جدول (1) ترميز بدائل الاجابة وطول فئة تحديد اتجاه الاجابة

الإجابة	غير موافق تماماً	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق تماماً
الترميز	1	2	3	4	5
طول الفئة	1 إلى اقل من 1.8	1.8 إلى اقل من 2.6	2.6 إلى اقل من 3.4	3.4 إلى اقل من 4.2	4.2 إلى 5
درجة الموافقة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً

أساليب التحليل الإحصائي للبيانات: من أجل وصف أي ظاهرة من حيث القيمة التي تتوسط القيم أو التعرف على تجانس هذه القيم والبحث عن القيم الشاذة فالأمر يتطلب عرض بعض المقاييس الإحصائية التي يمكن من خلالها التعرف على خصائص الظاهرة محل البحث

ثانياً: صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة

جدول (2) معامل الارتباط بين محاور الدراسة وإجمالي الاستبيان

ت	المحـــــور	عدد الفقرات	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	الأساس المحكم والفعال لحوكمة المؤسسات	6	**0.789	0.000
2	توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين	6	**0.887	0.000
3	المعاملة المتكافئة للمساهمين	6	**0.857	0.000
4	توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحكومة	6	**0.851	0.000
5	مبدأ الإفصاح والشفافية	6	**0.835	0.000
7	الشمول المالي	15	**0.92	0.000

**** القيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.01**

لقد بينت النتائج في الجدول (2) أن قيم معامل الارتباط بين إجمالي الاستبيان ومحاور الدراسة تراوحت ما بين (0.789) إلى (0.92)، وكانت قيم الدلالة الإحصائية دالة إحصائياً حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من (0.05).

الثبـات (معامل الفا كرونباخ)

وهو الاتساق في نتائج المقياس إذ يعطي النتائج نفسها بعد تطبيقه مرتين في زمنين مختلفين على الإفراد نفسهم، وتم حساب الثبات بطريقة معامل ألفا كرونباخ حيث إن معامل ألفا يزودنا بتقدير جيد في أغلب المواقف وتعتمد هذه الطريقة على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، وأن قيمة معامل ألفا للثبات تعد مقبولة إذا كانت (0.6) واقل من ذلك تكون منخفضة (Uma Sekaran, 2003, p311)، ولاستخراج الثبات وفق هذه الطريقة تم استخدام استمارات البالغ عددها (60) استمارة، وقد بينت النتائج في الجدول (3) ان قيم معامل ألفا لثبات

محاور الدراسة تراوحت ما بين (0.744) إلى (0.909)، ولأجمالي الاستبيان (0.964)، وبالتالي يمكن القول أنها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج.

جدول (3) معامل الفاكرونباخ للثبات

ت	المحـــــور	عدد الفقرات	معامل الفا
1	الأساس المحكم والفعال لحوكمة المؤسسات	**6**	0.871
2	توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين	**6**	0.842
3	المعاملة المتكافئة للمساهمين	**6**	0.88
4	توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحكومة	**6**	0.858
5	مبدأ الإفصاح والشفافية	**6**	0.744
7	الشمول المالي	**15**	0.909
إجمالي الاستبيان		45	0.964

عرض وتحليل البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة:

الوصف الإحصائي لمحاور الدراسة وفق إجابات المبحوثين:

لتحديد اتجاه الإجابة لكل عبارة من عبارات المحور وإجمالي المحور، سيتم الاعتماد على طول خلايا المقياس الخماسي، حيث تتم مقارنة قيمة متوسط الاستجابة المرجح مع طول خلايا المقياس المبينة في الجدول رقم (1):

المتغير المستقل (مبادئ الحومة)

المحور الأول: الأساس المحكم والفعال لحوكمة المؤسسات

جدول (6) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لمحور الأساس المحكم والفعال لحوكمة المؤسسات

ت	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	**وجود إطار فعال لحوكمة الشركات عزز الرقابة داخل المصرف**	**3.17**	**1.076**	**متوسطة**
2	**تتوفر المتطلبات القانونية و الرقابية من خلال وضع إطار تنظيمي فعال للحوكمة**	**3.3**	**1.169**	**متوسطة**
3	**تتوفر قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة**	**3.03**	**1.193**	**متوسطة**
4	**يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط جوانب الحوكمة في المصرف**	**3.18**	**1.172**	**متوسطة**

ت	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
5	توفير الأسس اللازمة لتفعيل إطار الحوكمة ساهم في رفع مستوى الشفافية	3.25	1.068	متوسطة
6	تلتزم الادارة في ممارسة اعمالها وانشطتها بالتشريعات والقوانين النافذة	3.13	1.268	متوسطة
أجمالي محور الأساس المحكم والفعال لحوكمة المؤسسات		3.18	0.903	متوسط

من الجدول (6) تبين إن قيم متوسطات المحور تراوحت من (3.03) إلى (3.25)، وتبين إن جميع عبارات المحور كانت قيم متوسطاتها تقصع ضمن الفئة (2.6 إلى اقل من 3.4) لذا فإن درجة الموافقة على تلك العبارات كانت متوسطة، كما تبين إن قيمة المتوسط لإجمالي المحور" الأساس المحكم والفعال لحوكمة المؤسسات" (3.182.98) ويقع ضمن الفئة (2.6 إلى اقل من 3.4) لذا فإن مستوى إجمالي الأساس المحم والفعال لحوكمة المؤسسات كان متوسطاً.

المحور الثاني: توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين

جدول (7) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لمحور توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين

ت	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يتمكن المساهمين من التشاور فيما بينهم في ما يخص استثماراتهم	3.02	1.228	متوسطة
2	يسمح للمساهمين بالترخيص في إصدار الأسهم الزيادة في رأس المال والبيع	3.07	1.233	متوسطة
3	يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة واقتراح الحلول المناسبة	3.23	1.14	متوسطة
4	توجد اليات مناسبة تمكن المساهمين من الحصول على المعلومات الخاصة باستثماراتهم في الوقت المناسب	2.8	1.02	متوسطة
5	هناك اليات مكتوبة تنص علي حق المساهمين في اضافة او اقتراح بنود اضافية لمناقشتها في	2.83	0.977	متوسطة

ت	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	اجتماع الهيئة العامة			
6	يشارك المساهمون في اتخاذ إجراءات الانتخاب والعزل	2.62	1.236	متوسطة
أجمالي محور توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين		2.93	0.855	متوسط

من الجدول (7) تبين إن قيم متوسطات المحور تراوحت من (2.62) إلى (3.23)، وتبين إن جميع عبارات المحور كانت قيم متوسطاتها تقع ضمن الفئة (2.6 إلى أقل من 3.4) لذا فإن درجة الموافقة على تلك العبارات كانت متوسطة، كما تبين إن قيمة المتوسط لإجمالي المحور" توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين" (2.93) ويقع ضمن الفئة (2.6 إلى اقل من 3.4) لذا فإن مستوى توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين في المصارف قيد الدراسة كان متوسطاً.

المحور الثالث: المعاملة المتكافئة للمساهمين

جدول (8) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لمحور المعاملة المتكافئة للمساهمين

ت	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يتم معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي	2.57	1.11	متوسطة
2	يطلع المساهمون على اي عمليات غير عادية يمكن ان تؤثر على حسن استغلال الموارد قصيرة الأجل	2.57	1.184	منخفضة
3	معاملة كافة حملة الأسهم معاملة متساوية من حيث الحقوق زاد من ثقتهم بالتطبيق الفعال للحوكمة	3.33	1.115	متوسطة
4	يتم حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية مع توفير وسائل تعويضية فعالة	3.17	1.092	متوسطة
5	يطّلع المساهمون على جميع العمليات المؤثرة على الأداء المالي التي تقوم بها إدارة المصرف	2.9	1.231	متوسطة
6	يحق للمساهمين الحصول على معلومات حول حقوق التصويت المرتبطة بكافة فئات الأسهم قبل شراء الأسهم	2.92	1.094	متوسطة

ت	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	أجمالي محور المعاملة المتكافئة للمساهمين	2.91	0.901	متوسط

من الجدول (8) تبين إن قيم متوسطات المحور تراوحت من (2.57) إلى (3.33)، وتبين إن عبارتين من عبارات المحور كانت قيمة متوسطاتهما (2.57) وتقع ضمن الفئة (1.8 إلى اقل من 2.6) لذا فإن درجة الموافقة على العبارتين كانت منخفضة، كما تبين إن (4) عبارات من عبارات المحور كانت قيم متوسطاتها تقع ضمن الفئة (2.6 إلى اقل من 3.4) لذا فإن درجة الموافقة على هذه العبارات كانت متوسطة، كما تبين إن قيمة المتوسط لإجمالي المحور" المعاملة المتكافئة للمساهمين" (2.91) ويقع ضمن الفئة (2.6 إلى اقل من 3.4) لذا فإن مستوى المعاملة المتكافئة للمساهمين في المصارف قيد الدراسة كان متوسطاً.

المحور الرابع: توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحكومة

جدول (9) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لمحور توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحكومة

ت	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يتم الاتصال مع أصحاب المصالح لإيجاد طرق مختلفة لتوفير رؤوس الأموال للمؤسسات	3.05	1.185	متوسطة
2	يتم تسهل مهام أصحاب المصالح وفقا لأحكام القانون	2.93	1.219	متوسطة
3	يتم السماح لذوي المصالح بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية	3.33	1.084	متوسطة
4	يتاح لأصحاب المصالح الحصول على تعويضات في حالة انتهاكها	2.95	1.171	متوسطة
5	يتم تقديم المعلومات اللازمة لأصحاب المصالح في الوقت المناسب	3.1	1.115	متوسطة
6	يوجد لدى الشركة قنوات اتصال لأصحاب المصالح لتلقي شكاويهم	3.52	0.93	مرتفعة
	أجمالي محور دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحكومة	3.15	0.857	متوسط

من الجدول (9) تبين إن قيم متوسطات المحور تراوحت من (2.93) إلى (3.52)، وتبين إن عبارة واحدة من عبارات المحور وهي " يوجد لدى الشركة قنوات اتصال لأصحاب المصالح لتلقي شكاويهم" كانت قيمة متوسطها (3.52) ويقع ضمن الفئة (3.4 إلى اقل من 4.2) لذا فإن درجة الموافقة على هذه العبارة كانت مرتفعة، كما تبين إن (5) عبارات من عبارات المحور كانت قيم متوسطاتها تقع ضمن الفئة (2.6 إلى اقل من 3.4) لذا فإن درجة الموافقة على هذه العبارات كانت متوسطة، كما تبين إن قيمة المتوسط لإجمالي المحور" دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحكومة " (3.15) ويقع ضمن الفئة (2.6 إلى اقل من 3.4) لذا فإن دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحكومة في المصارف قيد الدراسة كان متوسطاً.

المحور الخامس: مبدأ الإفصاح والشفافية

جدول (10) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لمحور مبدأ الإفصاح والشفافية

ت	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافِ وبدون استثناء	2.97	1.235	متوسطة
2	يتم الافصاح الكافي والعادل للبيانات المالية اللازمة للمستثمرين	3.2	1.117	متوسطة
3	يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة	2.5	1.097	منخفضة
4	يتم الإفصاح عن الخطط الادارية والمالية المستقبلية للمصرف	2.58	1.062	منخفضة
5	يتم الإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وكيفية اختيارهم	2.33	1.119	منخفضة
6	يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية وإظهار فاعليته وقوته	3.32	1.142	متوسطة
أجمالي محور مبدأ الإفصاح والشفافية		2.82	0.748	متوسط

من الجدول (10) تبين إن قيم متوسطات المحور تراوحت من (2.33) إلى (3.32)، وتبين إن (3) عبارات من عبارات المحور كانت قيم متوسطاتها تقع ضمن الفئة (2.6 إلى اقل من 3.4) لذا فإن درجة الموافقة على هذه العبارات كانت متوسطة، و(3) عبارات كانت قيم متوسطاتها ضمن الفئة (1.8 إلى اقل من 2.6) لذا فإن

درجة الموافقة على هذه العبارات كانت منخفضة، كما تبين إن قيمة المتوسط لإجمالي المحور" مبدأ الإفصاح والشفافية" (2.82) ويقع ضمن الفئة (2.6 إلى اقل من 3.4) لذا فإن مستوى الإفصاح والشفافية في المصارف قيد الدراسة كان متوسطاً.

إجمالي مبادئ الحكومة

جدول (11) نتائج التحليل الوصفي لإجمالي الحوكمة

المحـــور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الحوكمة
مبادئ الحوكمة	3	0.733	متوسط

ولتحديد مستوى الحوكمة بالمصارف قيد الدراسة، فإن النتائج في الجدول رقم (11) بينت أن متوسط الاستجابة لإجمالي الحوكمة يساوي (3) ويقع ضمن الفئة (2.6 إلى اقل من 3.4) لذا فإن مستوى الحوكمة بالمصارف قيد الدراسة كان متوسطاً.

المتغير التابع (الشمول المالي)

جدول (12) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لمحور الشمول المالي

ت	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	توجد فروع للمصرف في جميع أنحاء العاصمة تسمح بالوصول للخدمة المالية	2.22	1.02	منخفضة
2	تتواجد ماكنات الصراف الآلي بأعداد كافية تسمح بالوصول السهل للخدمة المالية	2.77	1.095	متوسطة
3	إجراءات الحصول على الخدمة المالية غير معقدة	3.25	1.035	متوسطة
4	يقدم المصرف خدمات الالكترونية متميزة تجعل التعامل معه اسهل وافضل في الوصول للخدمة .	2.57	1.155	منخفضة
5	تتميز تطبيقات المصرف الالكترونية بالوضوح والدقة	2.9	1.085	متوسطة
6	يدرك العملاء خطوات وإجراءات عملية الدخول إلى الخدمات الإلكترونية	2.9	1.085	متوسطة

ت	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
7	يتم إحاطة العملاء بإجراءات التامين الوقائية لضمان الاستخدام الآمن للخدمات المالية	2.85	1.022	متوسطة
8	يتم اطلاع العملاء على الأنظمة واللوائح التي تحكم المعاملات الإلكترونية	2.85	1.087	متوسطة
9	تتميز عمليات السحب والايداع بالبساطة واليسر والسهولة	2.78	1.106	متوسطة
10	تعتمد على البطاقات الالكترونية أكثر من العملات الورقية	2.67	1.203	متوسطة
11	الرسوم المصرفية على الخدمات المالية مناسبة وغير باهظة	2.58	1.013	منخفضة
12	استخدام اجهزة ومعدات متطورة ومدعومة بلغة مناسبة للعملاء لتشجيعهم على التعامل اكثر عبر التطبيقات الالكترونية .	2.97	1.041	متوسطة
13	يقدم الموقع الالكترونية للمصرف جميع الخدمات المصرفية	2.93	1.163	متوسطة
14	يفتح المصرف قنوات اتصال داخلية وعن بُعد للاتصال بالعملاء لسهيل استخدام الخدمات المالية	3.07	1.071	متوسطة
15	يراعي المصرف الدقة في إعلام العملاء عن موعد تقديم الخدمات	3.02	1.081	متوسطة
أجمالي محور الشمول المالي		2.82	0.718	متوسط

من الجدول (12) تبين إن قيم متوسطات المحور تراوحت من (2.22) إلى (3.25)، وتبين إن (12) عبارة من عبارات المحور كانت قيم متوسطاتها تقع ضمن الفئة (2.6 إلى اقل من 3.4) لذا فإن درجة الموافقة على تلك العبارات كانت متوسطة، كما تبين إن (3) عبارات من عبارات المحور كانت قيم متوسطاتها تقع ضمن الفئة (1.8 إلى اقل من 2.6)، لذا فإن درجة الموافقة على تلك العبارات كانت منخفضة، كما تبين إن قيمة المتوسط

لإجمالي المحور" الشمول المالي " (2.82) ويقع ضمن الفئة (2.6 إلى اقل من 3.4) لذا فإن مستوى الشمول المالي بالمصرف قيد الدراسة كان متوسطاً.

اختبار التساؤلات:

لقد تم استخدام ارتباط بيرسون لاختبار العلاقة بين الحوكمة والشمول المالي، فتكون العلاقة طردية إذا كانت قيمة معامل الارتباط موجبة وتكون عكسية إذا كانت قيمة معامل الارتباط سالبة، وتكون العلاقة معنوية (ذات دلالة إحصائية) إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.05، وتكون غير معنوية إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05.

ولتحديد أثر الحوكمة على الشمول المالي، سيتم استخدام تباين الانحدار لبيان نسبة أثر المتغير المستقل على المتغير التابع عن طريق معامل التحديد.

التساؤل الرئيسي: هل يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة على الشمول المالي بالمصرف قيد الدراسة؟

لقد تم استخدام ارتباط بيرسون لاختبار جوهرية العلاقة بين الحوكمة والشمول المالي، فتكون العلاقة طردية إذا كانت قيمة معامل الارتباط موجبة وتكون عكسية إذا كانت قيمة معامل الارتباط سالبة، وتكون العلاقة معنوية (ذات دلالة إحصائية) إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.05، وتكون غير معنوية إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05.

ولتحديد أثر الحوكمة على الشمول المالي، سيتم استخدام تباين الانحدار لبيان نسبة أثر المتغير المستقل على المتغير التابع عن طريق معامل التحديد

التساؤل الفرعي الأول: هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للأساس المحكم والفعال لحوكمة المؤسسات على الشمول المالي؟

جدول (13) نتائج تباين الانحدار لتحديد أثر الأساس المحكم والفعال لحوكمة المؤسسات على الشمول المالي

معامل الارتباط	معامل التحديد (R^2)	نسبة الأثر	قيمة الدلالة	معاملات الانحدار	
				الثابت	الأساس المحكم والفعال لحوكمة المؤسسات
0.631	0.398	%39.8	0.000	1.227	0.502

قيمة Fالمحسوبة = 38.355 درجات الحرية (1، 58)، قيمة Fالجدولية = 4

أظهرت النتائج في الجدول رقم (13) وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الأساس المحكم والفعال لحوكمة المؤسسات والشمول المالي، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.631)، وقيمة الدلالة الإحصائية تساوي صفراً وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية العلاقة بين المتغيرين، أي إن الأساس المحكم والفعال لحوكمة المؤسسات يُسهِمْ في تحقيق الشمول المالي.

ولتحديد أثر الأساس المحكم والفعال لحوكمة المؤسسات على الشمول المالي، فإن قيمة F تساوي (38.355) وهي قيمة مرتفعة قياساً بالقيمة الجدولية (4)، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية (P–Value) تساوي صفراً وهي أقل من 0.05، وهذا يدل يؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية، وكانت قيمة معامل التحديد (0.398) وتدل على أن ما نسبته (39.8%) من التغيرات في الشمول المالي يفسره الأساس المحكم والفعال لحوكمة المؤسسات ما لم يؤثر مؤثر أخر. لذا يتم قبول التساؤل الفرعي الأول " يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للأساس المحكم والفعال لحوكمة المؤسسات على الشمول المالي".

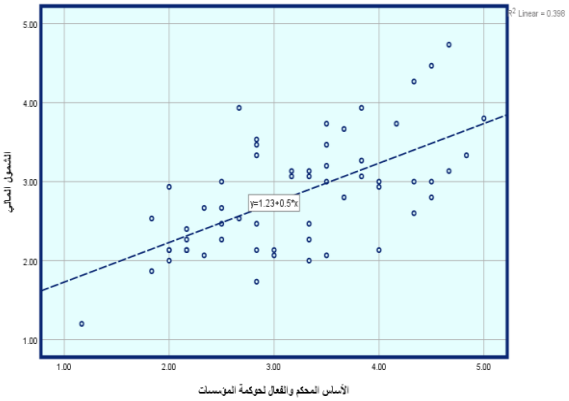

شكل (1) العلاقة بين الأساس المحكم والفعال لحوكمة المؤسسات والشمول المالي

التساؤل الفرعي الثاني: هل يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتوفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين على الشمول المالي؟

جدول (14) نتائج تباين الانحدار لتحديد أثر توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين على الشمول المالي

معامل الارتباط	معامل التحديد (R^2)	نسبة الأثر	قيمة الدلالة	معاملات الانحدار	
				الثابت	توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين
0.747	0.559	%55.9	0.000	0.982	0.628

قيمة Fالمحسوبة = 73.428 درجات الحرية (1، 58)، قيمة Fالجدولية = 4

أظهرت النتائج في الجدول رقم (14) وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين والشمول المالي، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.747)، وقيمة الدلالة الإحصائية تساوي صفراً وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية العلاقة بين المتغيرين، أي إن توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين يُسهِمْ في تحقيق الشمول المالي.

ولتحديد أثر توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين على الشمول المالي، فإن قيمة F تساوي (73.428) وهي أكبر من القيمة الجدولية (4)، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية تساوي صفراً وهي أقل من

0.05، وهذا يدل يؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية، وكانت قيمة معامل التحديد (0.559) وتدل على أن ما نسبته (55.9%) من التغيرات في الشمول المالي يفسره توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين ما لم يؤثر مؤثر أخر. لذا يتم قبول التساؤل الفرعي الثاني "يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتوفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين على الشمول المالي ".

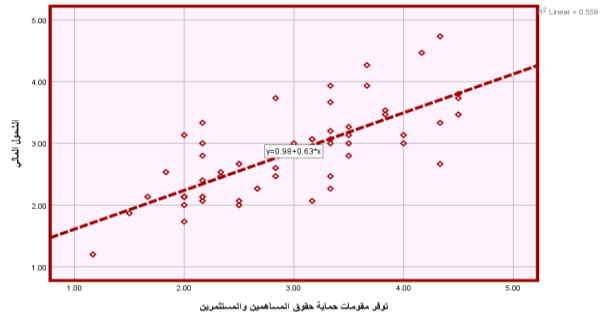

شكل (2) العلاقة بين توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين والشمول المالي

التساؤل الفرعي الثالث: هل يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للمعاملة المتكافئة للمساهمين على الشمول المالي؟

جدول (15) نتائج تباين الانحدار لتحديد أثر المعاملة المتكافئة للمساهمين على الشمول المالي

معامل الارتباط	معامل التحديد (R^2)	نسبة الأثر	قيمة الدلالة	معاملات الانحدار	
				الثابت	المعاملة المتكافئة للمساهمين
0.718	0.515	%51.5	0.000	1.156	0.572

قيمة Fالمحسوبة = 61.546 درجات الحرية (1، 58)، قيمة Fالجدولية = 4

أظهرت النتائج في الجدول رقم (15) وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين المعاملة المتكافئة للمساهمين والشمول المالي، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.718)، وقيمة الدلالة الإحصائية تساوي صفراً وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية العلاقة بين المتغيرين، أي إن المعاملة المتكافئة للمساهمين تُسهِمْ في تحقيق الشمول المالي.

ولتحديد أثر المعاملة المتكافئة للمساهمين على الشمول المالي، فإن قيمة F تساوي (61.546) وهي قيمة مرتفعة قياساً بالقيمة الجدولية (4)، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية (P–Value) تساوي صفراً وهي أقل من 0.05، وهذا يدل يؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية، وكانت قيمة معامل التحديد (0.515) وتدل على أن ما نسبته (51.5%) من التغيرات في الشمول المالي تفسره المعاملة المتكافئة للمساهمين ما لم يؤثر مؤثر أخر. لذا يتم قبول التساؤل الفرعي الثالث "يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتوفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين على الشمول المالي ".

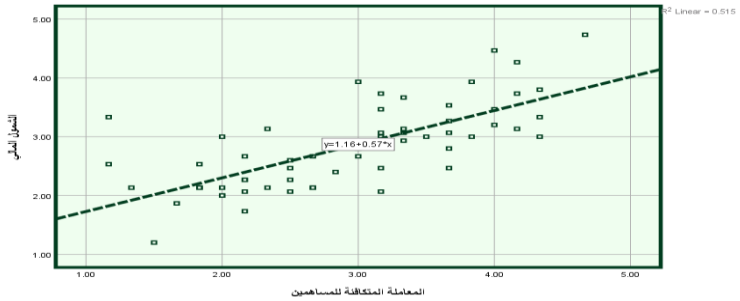

شكل (3) العلاقة بين المعاملة المتكافئة للمساهمين والشمول المالي

التساؤل الفرعي الرابع: هل يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتوفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحكومة على الشمول المالي؟

جدول (16) نتائج تباين الانحدار لتحديد أثر توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحكومة على الشمول المالي

معامل الارتباط	معامل التحديد (R^2)	نسبة الأثر	قيمة الدلالة	معاملات الانحدار	
				الثابت	توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحكومة
0.718	0.516	%51.6	0.000	0.926	0.602

قيمة Fالمحسوبة = 15.708 درجات الحرية (1، 58)، قيمة Fالجدولية = 4

أظهرت النتائج في الجدول رقم (16) وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحكومة والشمول المالي، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.718)، وقيمة الدلالة الإحصائية تساوي صفراً وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية العلاقة بين المتغيرين، أي إن توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحكومة تُسهِمْ في تحقيق الشمول المالي.

ولتحديد أثر توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحكومة على الشمول المالي، فإن قيمة F تساوي (15.708) وهي قيمة مرتفعة قياساً بالقيمة الجدولية (4)، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية (P-Value) تساوي صفراً وهي أقل من 0.05، وهذا يدل يؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية، وكانت قيمة معامل التحديد (0.516) وتدل على أن ما نسبته (51.6%) من التغيرات في الشمول المالي يفسره توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحكومة ما لم يؤثر مؤثر أخر. لذا يتم قبول التساؤل الفرعي الرابع "يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتوفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين على الشمول المالي ".

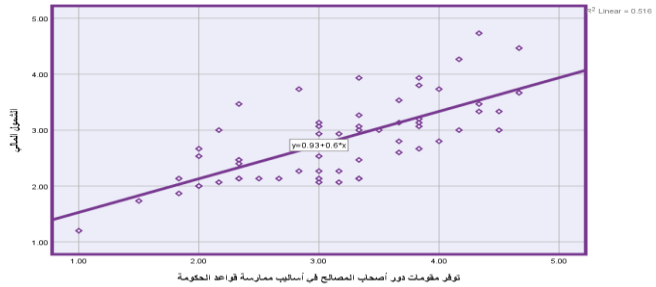

شكل (4) العلاقة بين توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحكومة والشمول المالي

التساؤل الفرعي الخامس: هل يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمبدأ الإفصاح والشفافية على الشمول المالي.

جدول (17) نتائج تباين الانحدار لتحديد أثر توفر مقومات دور مبدأ الإفصاح والشفافية على الشمول المالي

معامل الارتباط	معامل التحديد (R^2)	نسبة الأثر	قيمة الدلالة	معاملات الانحدار	
				الثابت	مبدأ الإفصاح والشفافية
0.752	0.565	%56.5	0.000	0.787	0.722

قيمة Fالمحسوبة = 75.287 درجات الحرية (1، 58)، قيمة Fالجدولية = 4

أظهرت النتائج في الجدول رقم (17) وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مبدأ الإفصاح والشفافية والشمول المالي، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.752)، وقيمة الدلالة الإحصائية تساوي صفراً وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية العلاقة بين المتغيرين، أي إن مبدأ الإفصاح والشفافية يُسهِمْ في تحقيق الشمول المالي.

ولتحديد أثر مبدأ الإفصاح والشفافية على الشمول المالي، فإن قيمة F تساوي (75.287) وهي قيمة مرتفعة قياساً بالقيمة الجدولية (4)، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية (P-Value) تساوي صفراً وهي أقل من 0.05، وهذا يدل يؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية، وكانت قيمة معامل التحديد (0.565) وتدل على أن ما نسبته (56.5%) من التغيرات في الشمول المالي يفسره مبدأ الإفصاح والشفافية ما لم يؤثر مؤثر أخر. لذا يتم قبول التساؤل الفرعي الخامس " يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمبدأ الإفصاح والشفافية على الشمول المالي".

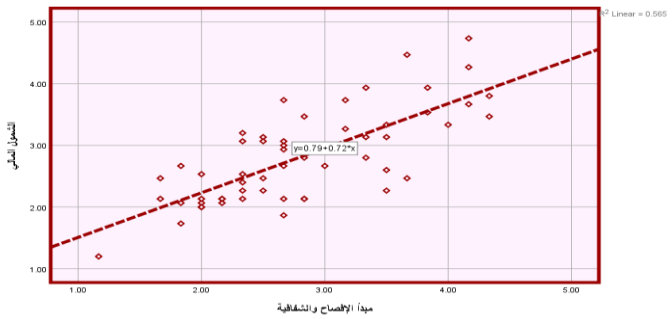

شكل (5) العلاقة بين مبدأ الإفصاح والشفافية والشمول المالي

التساؤل الرئيسي: هل يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة على الشمول المالي بالمصرف قيد الدراسة؟

جدول (18): نتائج تباين الانحدار لتحديد مبادئ الحوكمة على الشمول المالي

معامل الارتباط		**0.838**
معامل التحديد (R^2)		**0.702**
قيمة الدلالة الإحصائية		**0.000**
نسبة الأثر		**%70.2**
معاملات الانحدار	**الثابت**	**0.361**
	الأساس المحكم والفعال لحوكمة المؤسسات	**0.071**
	توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين	**0.16**
	المعاملة المتكافئة للمساهمين	**0.161**
	توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحكومة	**0.116**
	مبدأ الإفصاح والشفافية	**0.332**

قيمة F المحسوبة = 25.41، درجات الحرية (5،54)، قيمة Fالجدولية = 2.45

أظهرت النتائج في الجدول رقم (18) وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مبادئ الحوكمة والشمول المالي، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.838)، وقيمة الدلالة الإحصائية تساوي صفر وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية العلاقة بين المتغيرين، أي إن مبادئ الحوكمة تُسهِمْ في تحقيق الشمول المالي.

ولتحديد أثر مبادئ الحوكمة على الشمول المالي، فإن قيمة F تساوي (25.41) وهي قيمة مرتفعة قياساً بالقيمة الجدولية (2.45)، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية (P–Value) تساوي (0.000) وهي أقل من 0.05، وهذا يدل يؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية، وكانت قيمة معامل التحديد (70.2) وهي تشير إلى أن ما نسبته (70.2%) من التغيرات في الشمول المالي يعود إلى مبادئ الحوكمة ما لم يؤثر مؤثر أخر. لذا يتم قبول التساؤل الرئيسي " يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة على الشمول المالي بالمصرف قيد الدراسة ".

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج: من خلال التحليل الإحصائي لإجابات الاستبيان الموزع على عينة الدراسة بغرض إثبات أو رفض فرضيات الدراسة، فإن الباحث توصل إلى النتائج التالية:

1- بينت الدراسة وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الأساس المحكم والفعال لحوكمة المؤسسات والشمول المالي، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.631)، ونتج عنها أثر للأساس المحكم والفعال لحوكمة المؤسسات على الشمول المالي، فقد تبين أن ما نسبته (39.8%) من التغيرات في الشمول المالي يفسره الأساس المحكم والفعال لحوكمة المؤسسات (جدول 13).

2- أظهرت الدراسة وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين والشمول المالي، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.747)، ونتج عنها أثر لتوفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين على الشمول المالي، فقد تبين أن ما نسبته (55.9%) من التغيرات في الشمول المالي يفسره توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين (جدول 14).

3- أوضحت الدراسة وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين المعاملة المتكافئة للمساهمين والشمول المالي، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.718)، ونتج عنها أثر للمعاملة المتكافئة للمساهمين على الشمول المالي، فقد تبين أن ما نسبته (51.5%) من التغيرات في الشمول المالي تفسره التغيرات في الشمول المالي تفسره المعاملة المتكافئة للمساهمين (جدول 15).

4- بينت الدراسة وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحكومة والشمول المالي، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.718)، ونتج عنها أثر لتوفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحكومة على الشمول المالي، فقد تبين أن ما نسبته (51.6%) من التغيرات في الشمول المالي يفسره توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحكومة (جدول 16).

5- أوضحت الدراسة وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مبدأ الإفصاح والشفافية والشمول المالي، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.752)، ونتج عنها أثر لمبدأ الإفصاح والشفافية على الشمول المالي، فقد تبين أن ما نسبته (56.5%) من التغيرات في الشمول المالي يفسره مبدأ الإفصاح والشفافية (جدول 17).

6- أوضحت الدراسة وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مبادئ الحوكمة والشمول المالي، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.838)، ونتج عنها أثر لتطبيق مبادئ الحوكمة على الشمول المالي، فقد تبين أن ما نسبته (70.2%) من التغيرات في الشمول المالي يفسره تطبيق مبادئ الحوكمة (جدول 18).

ثانياً: التوصيات: بناءاً على النتائج التي تم التوصل إليها فإن الدراسة توصي بالآتي:

1- إقامة الدورات التدريبية في مجال الحوكمة فقد تبين إن ما نسبته (40%) من العاملين بالمصرف قيد الدراسة لم يتلقوا أي دورة تدريبية في مجال الحوكمة.

2- الحرص على تقوية استقلالية مجالس الإدارة واللجان الرقابية في المصارف، لضمان اتخاذ قرارات استراتيجية من أجل التوسع في المنتجات المالية.

3- ضرورة اعتماد سياسات وإجراءات تشجع المصارف على الابتكار المالي وتوسيع نطاق خدماتها لتشمل المناطق الريفية والمحرومة، مع ضمان التزامها بالحوكمة الرشيدة لتفادي المخاطر التشغيلية والائتمانية.

4- ضرورة الإفصاح الواضح عن شروط وأسعار المنتجات والخدمات المالية، لتمكين العملاء، خصوصًا ذوي الدخل المحدود، من اتخاذ قرارات مالية مدروسة وبالتالي الاندماج في النظام المالي.

5- إقامة الندوات وورش العمل للتثقيف المالي ضمن إطار مؤسسي قائم على الحوكمة الرشيدة، لتشجيع المشاركة في النظام المالي الرسمي وتعزيز الثقة فيه.

المراجـــــــــع

المراجع العربية.

1- البدير، جابر بن طاهر، والفقيه، جميل بن طلعت: أثر الحوكمة ودورها في التميز المؤسسي (دراسة حالة: حلواني اخوان)، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، كلية الأعمال، جامعة جدة، 2023.

2- البكل، أحمد سعيد: الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد (15)، العدد (14)، جامعة بني سويف، 2022.

3- جعفر، حنان علاء الدين: آليه لتعزيز الشمول المالي في مصر، في ظل التحديات والمعوقات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد (50)، العدد (1)، 2020.

4- حمدوش، وفاء: أهمية تعزيز الشمول المالي كوسيلة لزيادة عمق القطاع المصرفي- حالة الدول العربية- مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد (3)، 2020.

5- زغبة، طلال، وعريوة محاد: أهمية تطبيق الحوكمة في تحسين أداء البنوك التجارية، دراسة عينة من البنوك التجارية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد (8)، العدد (1)، 2021.

6- الشاوش، علي عبد الله: مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في جامعة إب من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، مجلة الآداب للدراسات النفسية والتربوية، العدد العاشر، 2021.

7-عبد العزيز، سمير: دور الحوكمة في اصلاح وتطوير الجهاز الحكومي، الجامعة الأمريكية الدولية للدراسات الدينية – AITU، 2025، DOI:10.13140/RG.2.2.28612.74880.

8- الشكري د. ع. س.، & الجهاني. أ. ا. س. (2021). أثر متغيرات حوكمة الشركات على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية دراسة تطبيقية تحليلية). مجلة البحوث المالية والاقتصادية، مقالة رقم 13، الإصدار السادس، جامعة بنغازي، قسم المحاسبة، ص 227-228.

9- محمد، منى جبار (2024) تأثير حوكمة الشركات في تطبيق المعيار المالي لمحاسبة الاستدامة (دراسة تحليلية على المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، مجلد49، عدد142.

ثانياً: المراجع الأجنبية

.1 Uma Sekaran: Research Methods For Business, A Skill – Building Approach, Fourth Edition, Southern Illinois University at Carboundale 2003.

2. Ozili, P. K. (2023). Corporate governance and financial inclusion. Journal of Money and Business, 3(1), 89-107.

3. Widyatini, I. R. (2019). Financial inclusion for economic sustainability through the implementation of good corporate governance. Review of Integrative Business and Economics Research, 8, 122-130

4. Chinoda, T., & Kapingura, F. M. (2024). Digital financial inclusion and. economic growth in Sub-Saharan Africa: the role of institutions and governance. African Journal of Economic and Management Studies, 15(1), 15-30